الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
The People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
المركز الجامعي صالحي أحمد - النعامة- - Naama University Centre – Salhi Ahmed -

معهد الآداب واللّغات — قسم اللّغة والأدب العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي بعنوان:

المصطلح اللغوي في كتاب في رحاب اللغة العربية لعبد الجليل مرتاض

ميدان اللغة والأدب العربي — شعبة الدراسات اللغوية — تخصص لسانيات عربية

إشراف الأستاذ:

أ.د. محمد الصالح بوضياف

إعداد الطالبة:

- سمية لعريبي

أعضاء لجنة المناقشة

د -بن عطة صفية	رئيسة
أ د- بوضياف محمد الصالح	مشرفا و مقررا
د- دوحاجي فاطمة	مناقشة

الموسم الجامعي:

1444 / 1445 هـ

2023 / 2024 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة –

معهد الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله :

السيد (ة) : لعريبي تسمية

الصفة (طالب – أستاذ – باحث) طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 209201339

الصادرة بتاريخ : 2023/05/14

المسجل (ة) بكلية / معهد : الآداب واللغات

قسم : اللغة والأدب العربي

والمكلف (ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج – مذكرة ماستر – مذكرة ماجيستير – أطروحة دكتوراه) عنوانها : المصطلح اللغوي في كتاب في رحاب اللغة العربية لأحمد الجليل حرتاض

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ : 28 ماي 2024

توقيع المعني

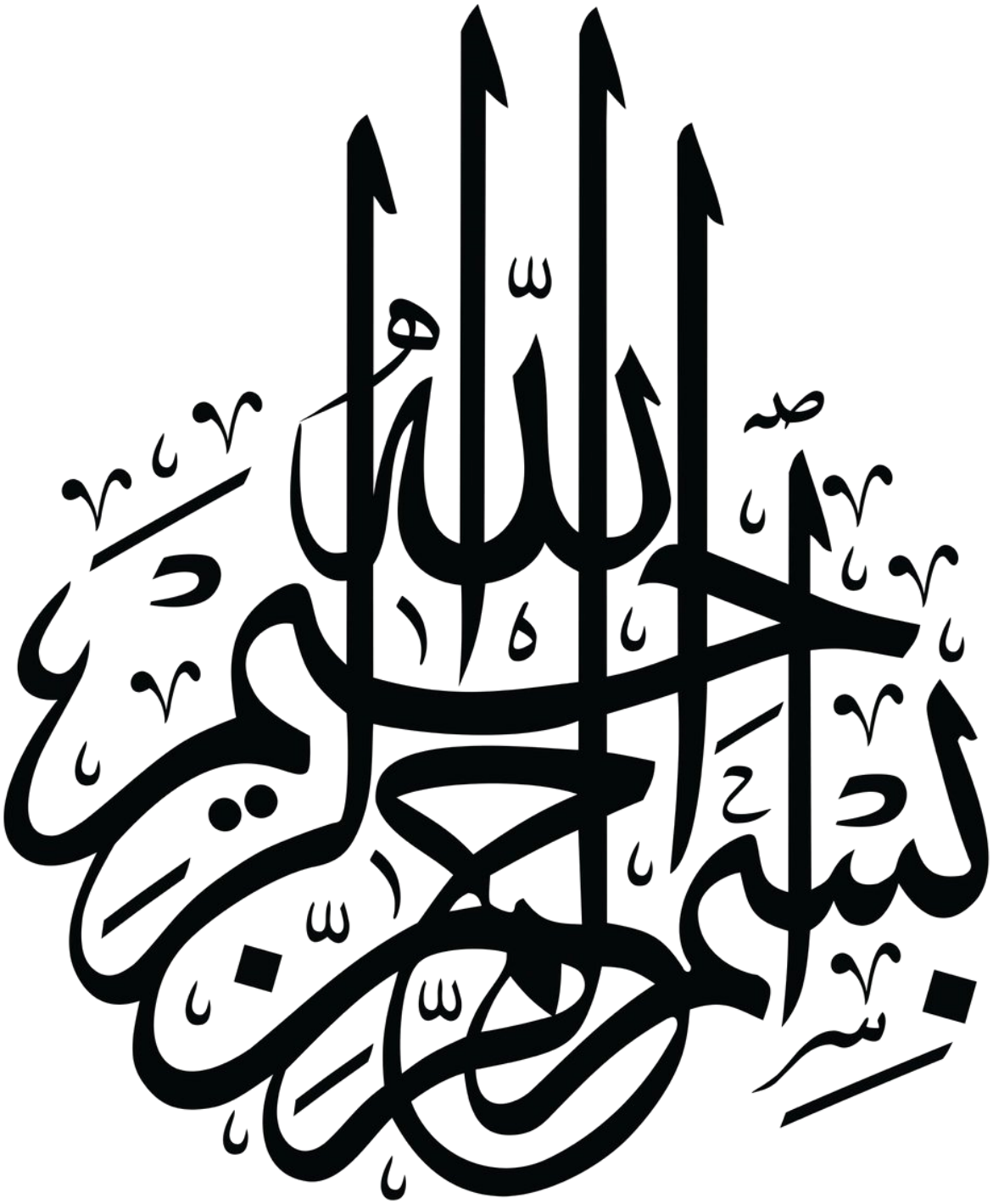
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

حمدا لله أنه وفقنا لإتمام هذا البحث

نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

كل الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف "محمد الصالح بوضياف"

جزاء ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات.

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى أمي وأبي وإلى إخوتي وأخواتي

وإلى أقاربي أخص بالذكر ابنة العمة "سارة"

إلى صديقتي "إسمهان"

وإلى جميع أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي.

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على المصطفى رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فإنّ الحديث عن المصطلح هو الحديث عن معناه داخل أي لسان، و العلماء أولوا عناية كبرى لهذا المفهوم فهناك علاقة وطيدة بين المصطلح و حياة الإنسان التي لا يجد نفسه إلا بحاجة إلى التعبير عن حاجياته و رغباته، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم و فهمها نصف العلم، لذا ازدادت أهمية المصطلح و تعاظم دوره في المجتمع، و قد نال حظا وافرا من الدراسة في الجانبي النظري و التطبيقي و أدرك العلماء أهميته و قيمته.

والنحو العربي من العلوم العربية يختص بدراسة أحوال أواخر الكلمات من إعراب وبناء، حيث تتجلى أهميته في حفظ اللغة العربية وحمايتها من الفساد، فكذلك علم العربية خلال تطوره مر بمجموعة من المصطلحات من بينها: المجاز، العربية.

وللمصطلح اللغوي أهمية بالغة في حقل الدراسات اللغوية، وسبب اختيارنا للموضوع وبعد اقتراح الأستاذ المشرف مجموعة من المواضيع وبعد الاطلاع عليها قررنا البحث فيه لأهميته في الدراسات اللغوية، وبناء على هذه الأهمية نطرح الإشكالية التالية: فيم تتمثل آليات وضع المصطلحات، وما أهميتها؟ وما المراحل التي مر بها النحو؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات تناولنا بحثنا في فصلين، كل فصل يتناول مجموعة من العناصر، ففي الفصل الأول تطرقنا إلى المصطلح و عالجناه من نواح مختلفة تتمثل في: مفهومه، وظائفه، خصائصه، أهميته،أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة التطبيقية، حيث ناقشنا فيه مراحل تطور مصطلح نحو التي تضمنت ظهوره و شيوعه إلى تطوره إلى قواعد ميسرة التناول،و أنهينا الدراسة بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها، و المنهج الذي اتبعناه هو الوصفي،أما المصادر المعتمدة فنذكر منها: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي و المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، أما أهم المراجع المعتمد فمنها: علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية لعلي القاسمي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد يوسف وغليسي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح محمود فهمي حجازي، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا وجود نفس المعلومات في بعض المراجع.

ونتقدم بالشكر لأستاذنا المشرف محمد الصالح بوضياف على جهوده وتوجيهاته.

سمية لعريبي

22ماي 2024 العين الصفراء

الفصل الأوّل:

المصطلح اللغوي وظائفه وآلياته

1) مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا
2) وظائف المصطلح
3) آليات صياغة المصطلح
4) أهمية المصطلح
5) خصائص علم المصطلح
6) مشكلات المصطلح العلمي العربي
7) واضعو المصطلحات التقنية في الوطن العربي

الفصل الأول: المصطلح اللغوي ووظائفه

إنَّ قضية المصطلح اللّغوي من القضايا المهمة التي يجب أن نسلط الضوء عليها ولاسيما في المجال التعليمي، حيث أدى التّقدّم العلمي إلى اهتمام العلماء بتوحيد المصطلحات.

أولا : مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا

1-لغة :

جاء في أساس البلاغة للزمخشري(ت538ه) صلح: صلحت حال فلان، و هو على حال صالحة

وأتتني صالحة من فلان، و صلح الأمر و أصلحته، و أصلحت النعل، و أصلح الله تعالى الأمير و أصلح الله تعالى في ذريته و ماله، و سعى في إصلاح ذات البين، و أمر الله تعالى و نهى لاستصلاح العباد و صلح فلان بعد الفساد، و صالح العدو و وقع بينهما الصلح و فلان من الصلحاء و من أهل الصلاح.[1]

كما ورد في لسان العرب لابن منظور(ت711ه)

في مادة [ص_ل_ح] صلح: الصلاح: ضد الفساد، صلح يَصْلَحُ و يَصْلُح صَلاحًا و صُلُوحًا

و رجل صالح في نفسه من قوم صُلحاء و مُصلِح في أعماله و أموره والاستصلاح نقيض الاستفساد و أصلح الشيء بعد فساده : أقامه، و أصلح الدّابة: أحسن إليها فصلحت .

و الصُلْحُ: تصالح القوم بينهم، و الصلح : السِّلْمُ.[2] و جاء في معجم تاج العروس للزبيدي(ت817ه)

في باب الصاد :

صلح :(الصلاح : ضد الفساد) يَصْلَح و يَصْلُح، صَلاَحاً و صُلُوحاً ،و قد أصلحه الله تعالى، و الجمع صُلَحَاءُ و صُلُوحٌ.(و أصلحه ضد أفسده) ونظر في مصالح النّاس و هم أهل المصالح لا المفاسد.[3]

نستنج من خلال المفاهيم الواردة في المعاجم أن الصلاح ضد الفساد .

---

[1]-الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1،1419ه/1998م،ج1 ص554

[2]-جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: خالد رشيد القاضي، دار الأبحاث الجزائر، ط 1، 2008ج6،ص354/353

[3]-محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: نواف الجراح، دار الأبحاث،الجزائر،ط1،2011،ج6،ص143/142

2_اصطلاحا:

يعرفه محمود فهمي حجازي بتعريف أوروبي هو:" الكلمة الاصطلاحية ،أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها و حدد في وضوح، و هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة و واضح إلى أقصى درجة ممكنة ، و له ما يقابله في اللّغات الأخرى، و يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري." [1]

لم تذكر المعاجم القديمة تعريفا اصطلاحيا للمصطلح إلا الشريف الجرجاني عرفه في معجمه ب:"الاصطلاح : عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل، الاصطلاح: إخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، و قيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، و قيل : الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين."[2]

و قال مصطفى الشهابي :"...لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتّعبير عن معنى من المعاني العلمية، و الاصطلاح يجعل إذن للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللّغوية ، أو الأصلية و المصطلحات لا توجد ارتجالا ، ولابدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي و مدلوله الاصطلاحي."[3]

و عبد الصبور شاهين قد طوّر في هذا التّعريف تناسقا مع معنىterm و terminology فقال إنّ المصطلح هو : "اللّفظ أو الرمز اللّغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فنّي، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة".[4]

و علي القاسمي يرى أنّ علم المصطلح هو:" العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية و المصطلحات اللّغوية التي تعبر عنها."[5]

نستنج أن المصطلح هو لفظ اتفق عليه أهل الاختصاص .

[1]-محمود فهمي حجازي،الأسس اللغوية لعلم المصطلح،دار غريب القاهرة،(دط)،(دت)ص12/11
[2]-علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي،التعريفات،تحقيق:محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط2،2003م،ص32
[3]-حامد صادق القنيبي،مباحث في علم الدلالة و المصطلح،دار ابن الجوزي،عمان الأردن،ط1، 2005 ص170
[4]- المرجع نفسه ص 171
[5]-المرجع نفسه ص171

ثانيا: وظائف المصطلح:

ينهض الفعل الاصطلاحي بجملة من الوظائف المختلفة التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ_**الوظيفة اللّسانية** : الفعل الاصطلاحي مناسبة علمية للكشف عن حجم عبقرية اللّغة، ومدى اتساع جذورها المعجمية، و تعدد طرائقها لاصطلاحية و إذن قدرتها على استيعاب المفاهيم المتجدّة في شتى الاختصاصات.[1]

ب_الوظيفة المعرفية:

لا شك أنّ المصطلح هو لغة العلم و المعرفة، ولا وجود لعلم دون مصطلحية(مجموعة مصطلحات)لذا فقد أحسن علماؤنا القدامى صنعا حين جعلوا من المصطلحات "مفاتيح العلوم" و"أوائل الصناعات".. فلا عجب إذن أن يمثل أحد الباحثين منزلة المصطلح من العلم بمنزلة الجهاز العصبي من الكائن الحي عليه يقوم وجوده، و به يتيسر بقاؤه ،**إذ إنّ** المصطلح تراكم مقولي يكتنز وحده نظريات العلم و أطروحاته ،لأنّ العلم لدى بعض الباحثين ليس في نهاية أمره سوى «مصطلحات أُحسن إنجازها عليه فمن الصعب أن تتصور علما قائما دون جهاز اصطلاحي لأن بين العلم و المصطلح لحاما هو كالتهامي التي يقوم بين الدال و المدلول في المسلمات اللغوية الأولى، فكلّ حديث عن الدال منفصلا عن مدلوله، و كل حديث عن المدلول في معزعمّا يدلّنا عليه، بل كل حديث عن علاقة الدوال بمدلولاتها إنّما ينطوي على فصل بين التلاحمات، وإذ لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعد مفتاحه، فَقَدَ هذا العلم مُصَوِّغه، و تعطلّت وظيفته.[2]

ج_الوظيفة التواصلية:

كما أنّ المصطلح مفتاح العلم، فهو أيضا أبجدية التواصل، و هو نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص حينما تتشابك خيوط الظلام، و بدونه يغدو الفكر كرجل أعمى، في حجرة مظلمة، يبحث عن قطة سوداء لا وجود لها (كما يقول المثل الإنكليزي) [3]

---

[1]-يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، دار العربية للعلوم، بيروت لبنان،ط1، 2008ص42

[2]-مرجع نفسه ص 42

[3]-المرجع نفسه ،ص43/42

ذلك أنّ تعمد الحديث في أي فن معرفي بتحاشي أدواته الاصطلاحية يمثل ضربا من التشويه لا يتغاضى عنه، على أنّ هذه اللغة الاصطلاحية من شأنها أن تفقد فاعليتها التواصلية خارج سياق أهل ذلك الاختصاص، فهي- إذن- لغة نخبوية لا مسوغ لاستعمالها مع عامة النّاس الذين لا يستطيعون إليها سبيلا.[1]

د_الوظيفة الاقتصادية: يقوم الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية، تمكننا من تخزين كمّ معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة، والتعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة،ولا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد و اللغة و الوقت، يجعل من المصطلح سلاحا لمجابهة الزمن،يستهدف التغلب عليه و التحكم فيه.[2]

هـ_الوظيفة الحضارية: لاشك أن اللغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز، إنها ملتقى الثقافات الإنسانية،وهي الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض. وتتجلى هذه الوظيفة خصوصا في آلية "الاقتراض" التي لا غنى لأية لغة عنها، حيث تقترض اللغات بعضها من بعض صفات صوتية تظل شاهدا على حضور لغة ما،حضورا تاريخيا و معرفيا و حضاريا في نسيج لغة أخرى.[3]

يرقى الفعل الاصطلاحي بمجموعة من الوظائف من بينها : التوصلية – الاقتصادية والمعرفية

ثالثا: آليات صياغة المصطلح

إنّ التوليد الاصطلاحي بوصفه شكلا من أشكال التنمية اللغوية فعل مُحْوِجٌ إلى عدد من الوسائل و الآليات التي يتيحها فقه اللّغة العربية و التي تضطلع بإنتاج المصطلحات.

وقد رتبها علي القاسمي، حسب أهميتها في اللّغة العربية، بهذا الشكل: الاشتقاق، الاستعارة أو المجاز، التعريب، النحت.[4]

1-الاشتقاق:

من أهم الخصوصيات السامية للعربية أنها لغة اشتقاقية، وما دامت كذلك فلا جرم أن يكون (الاشتقاق) أهم وسائل التنمية اللغوية فيها إطلاق.

[1]-يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص 43
[2]-المرجع نفسه ص44
[3]- المرجع نفسه،ص44
[4]- المرجع نفسه ،ص79

وقد جاء في (مزهر) السيوطي: قال ابن دحية في التنوير الاشتقاق من أغرب كلام العرب (...) وقال في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية،وهيئة تركيب لها،ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة،كضارب من ضرب،وحذر من حَذرَ.[1]

و جاء في (تعريفات)الجرجاني:"الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى و تركيبا و مغايرتهما في الصورة".[2]

وهكذا فالاشتقاق-أصلا و عموما-هو توالد و تكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد على أنّه من اللازم أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاثة لا مناص منها و هي:

1-الاشتراك في عديد من الحروف لا يتجاوز الثلاثة في الغالب.

2-خضوع الحروف في مختلف المشتقات لترتيب موحد.

3-اشتراك مختلف الألفاظ في حد أدنى من المعنى الموحد، أو تقاطعهما في قاسم دلالي مشترك يقدّر على الجذر الأصلي لمادة الاشتقاق.[3]

أنواع الإشتقاق:

اختلف المحدثون من علماء اللغة العرب،في أنواع الاشتقاق،و مدلول كل نوع:

فعبد الله أمين في كتابه(الاشتقاق)يجعله أربعة:صغير،وكبير،وكبار(بالتخفيف)أو أكبر،أو كُبّار(بالتشديد).و يعني بالصغير:الاشتقاق الصرفي،وبالكبير:الإبدال مثل بعثر و بحثر،وبالأكبر:التقليب،مثل:تقاليب مادة(ج ب ر)،و بالكبار:النحت،مثل:بسمل و حمدل .[4]

أما علي عبد الواحد وافي ،في كتابه(فقه اللّغة)،فيجعله أنواع ثلاثة:العام،والكبير،و الأكبر،فالعام هو الصرفي،و الكبير هو التّقليب،و الأكبر هو الإبدال ،أما صبحي الصالح في كتابه(دراسات في فقه اللّغة)يجعله أربعة أنواع:الأصغر وهو الصرفي ،و الكبير وهو التّقليب،و الأكبر و هو الإبدال،والكبار وهو النحت.[1]

[1]- يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ص 80/79
[2]-علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، التعريفات،ص31
[3]-يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي،ص81/80
[4]-حامد صادق القنيبي،مباحث في علم الدلالة و المصطلح،ص242

كما ذكر علي القاسمي في كتابه (علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية)أنّ اللّغويين العرب يقسمون الاشتقاق إلى أربعة أنواع وهي كالآتي:

1-الاشتقاق الصغير:

ويسمّى كذلك الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العامّ. ويُعرّف بأنّه انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع اشتراك الكلمتين في المعنى واتّفاقهما في الأحرف الأصليّة وترتيبها،نحو:

عِلْم/عَلِمَ،عالِم،مَعْلوم،أعْلَمُ،عَليم،...

وهذا النوع من الاشتقاق هو المقصود من لفظ (الاشتقاق) إذا ذكر مطلقا دون قيد.[2]

2-الاشتقاق الكبير:

ويسمى كذلك الإبدال،أو القلب،اللّغويّ. وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير حرف من حروفها مع تشابه بينهما في المعنى،مثل:قضم وخضم،الأولى تفيد أكل اليابس والثانية تفيد أكل الرّطب؛ أو اتفاق بينهما في المعنى،مثل: الجثوة والجذوة: القطعة من الجمر.وعادة ما يكون بين المبدَّل والمبدَّل منه تقارب أو تجانس أو تماثل في المخارج والصفات تسوّغ الإبدال الناتج من خطأ في السمع،أو التّصحيف،أو اللثغة،أو ما إلى ذلك.[3]

3-الاشتقاق الأكبر:

تسمية(الاشتقاق الأكبر)أطلقها ابن جني،أوّل ما تحدث عنه في كتابه(**الخصائص**) وقد عرّفه ابن جني بقوله:"وأمّا الاشتقاق الأكبر،فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة،فتعقد عليه و على تقاليبه الستّة معنى واحدا،تجتمع التراكيب الستة ،وما ينصرف من كل واحد منها عليه،و إن تباعد شيء من ذلك عنه،رُدَّ بلطف الصنعة و التأويل له،كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد."[4]

---

[1]- حامد صادق القنيبي ، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ، ص 242

[2]-علي القاسمي،علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية،مكتبة لبنان ناشرون،بيروت،لبنان،ط2،2019،ص419

[3]-المرجع نفسه،ص419

[4]-المرجع نفسه ،ص419

4-الاشتقاق الكبّار:

ويسمى كذلك النحت. وهو ضرب من الاختصار تُصاغ فيه كلمة من كلمتين أو أكثر،مثل:(البسملة)المنحوتة من (بسم الله)و(الحمدلة)المنحوتة من (الحمد لله). و يُقسّم النحت إلى أربعة أقسام: النحت الفعليّ،والنحت الاسميّ،والنحت الوصفيّ،والنحت النسبيّ.

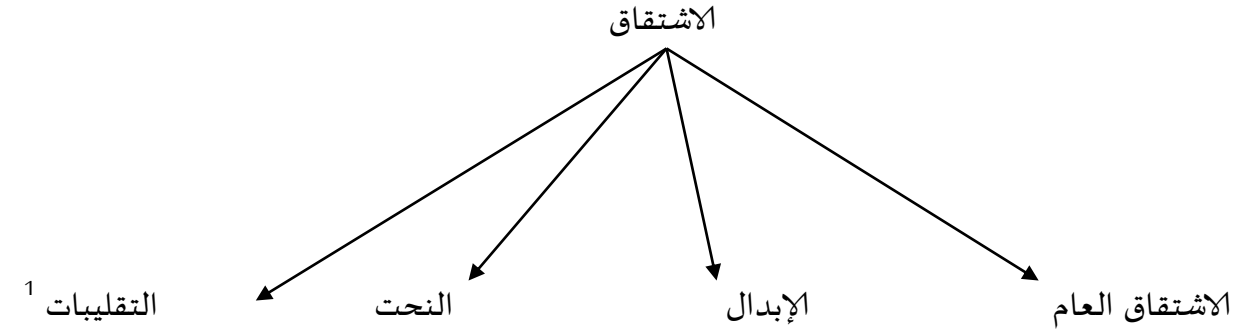

أهمية الاشتقاق:

الاشتقاق وسيلة من وسائل تنمية اللغة و التعبير عن المفاهيم الجديدة بتوليد كلمات جديدة من كلمات موجودة. فالمعاجم ل تضم جميع مفردات اللغة الموجودة والممكن الوجود،وإنّما تقتصر على بعض المستعمل فعلا. ونظرا لأنّ المفاهيم لا متناهيّة في الوجود، فإنّ التعبير عنها لغويّا يحتاج إلى وسيلة لسانيّة نستطيع بواسطتها أن نولّد ألفاظا لا متناهيّة من أصول اللّغة المحدودة. والوسيلة أساسية للقيام بذلك في اللغة العربيّة هي الاشتقاق. فهو يؤدّي إلى تنويه المعنى الأصليّ ويضفي عليه خواصّ جديدة كالمبالغة،والمطاوعة،والتعدية،والمبادلة،والمشاركة،والطلب،والصيرورة،والطبع،والتطبع وغيرها من العلاقات المنطقيّة والوجوديّة بين المفاهيم المختلفة. فالكلمة لمشتقة من أخرى،تحتفظ بالمعنى الأساسي للكلمة الأصليّة مع زيادة تفيد خاصيّة دلالية إضافية فالفعل (كتب)يدل على (الكتابة)،ونشتق منه الفعل(اسْتَكْتب)الذي يدل على (طلب الكتابة). [2]

2_**المجاز:**هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلا،أي نقله من دلالته المعجمية(الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية)إلى دلالة علمية(مجازية أو اصطلاحية)جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين و هكذا تتحول الكلمة من الحقيقة إلى المجاز،وبما أنّ اطراد التعبير المجازي غالبا ما يحوّله إلى حقيقة وفقا لقاعدة ابن جني :"المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"،فإنّ الكلمة إذ تستقر على هذا المعنى المجازي كأنّما

[1]- علي القاسمي،علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية،ص420
[2]- المرجع نفسه ، ص 418/417

تكتسب معنى حقيقيا جديدا،و تتحول من كلمة إلى "مصطلح" و يصبح المجاز وسيلة مهمة تستعين بها اللغة كي تطوّرِ نفسها بنفسها، مكتفية بوحداتها المعجمية(الثابتة دوالها،المتغيرة مدلولاتها)التي تغدو من السعة الدلالية بحيث تستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدلالات الأصلية سوى وشائج المناسبة والمشابهة. [1]

وقد أشار يوسف وغليسي في كتابه:"أنّ هذا (المجاز) قد يعبر عنه آخرون بتسمية أقل شهرة في مجال الآليات الاصطلاحية،هي (الاستعارة)،ولا ضير في ذلك لأنه من رواسب الدرس البلاغي الذي يسمّي المجاز استعارة في حال قيام العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى المجازي على المشابهة.[2]

3-الإحياء:

الإحياء أو التراث "هو" ابتعاث اللّفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه،وهو-بتعبير آخر-مجابهة الحاضر باللّجوء إلى الماضي،للتعبير بالحدود الاصطلاحية التراثية عن المفاهيم الحديثة،من باب أفضلية "العودة إلى التراث لاستكناه مصطلحاته والاستفادة منها في التعبير عن أغراضنا المستجدة"[3].

وإذا كانت ندوة (توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) 1981قد حرصت حرصا جما على هذه الوسيلة الاصطلاحية،وجعلتها على رأس الوسائل كلها،إلى "استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، فإن الندوة التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،بالتعاون مع الخزانة العامة للكتب والوثائق بالرباط، عام 1991،قد جعلت دعوة الندوة الأولى محل مساءلة علمية عنوانها (المصطلح التراثي بين الإعمال والإهمال) حيث حذر الكثير من المشاركين فيها من الحماسة المفرطة والجري المتسرع وراء تلك الدعوة التراثية،إذ رأى عابد الجابري أن استعمال المصطلح التراثي، أو إعماله، للتعبير عن معطيات الحضارة الحديثة عملية محفوفة بالمخاطر إذا ما تم على وجه الاستعجال وتحت ضغط الظروف فالمصطلح التراثي-في هذه الحالة- المشدود إلى مرجعية خاصة تختلف تماما عن مرجعية المعطيات الحضارية الحديثة، فقد يُفقِد هذه المعطيات حداثتها ويفرغها من مضامينها الجديدة ليشدها إلى مضامين مغايرة تماما.

[1]-يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد.ص84
[2]-المرجع نفسه ص84
[3]-المرجع نفسه ،ص85

وكذلك رأى أحمد المتوكل أنّ عملية تمحيض لفظ المصطلح القديم لمفهوم المصطلح الحديث ليست بالعملية الميسورة على الإطلاق،و أنّ ما يمكن أن يتوخى منها -نظريا- غالبا ما ينقلب في خضم التطبيق الفعلي إلى مخاطر يمكن أن تصبح باعثا وجيها على تجنب استخدام المصطلح القديم في عملية الترجمة تجنبا يكاد يكون كليا.[1]

ويبين هذه الآراء الإشكالية المختلفة،لا يسعنا إلا أن نسلم بسلامة الوسيلة(الإحيائية) في ذاتها مع التنبيه-في الوقت ذاته- على ما ينجر عنها من المخاطر أثناء التوظيف الاستعمالي،ينبغي مواجهتها بكثير من الحيطة و الحذر المعرفي.[2]

4-التعريب :

اجتمع على لفظ (التعريب) كثرة التداول وتعدد الدلالة،فَأَوْقَعاه في شرك"المشترك اللفظي"إذ صار يحيل على ثلاثة مفاهيم مختلفة،حددها شحادة الخوري ب :(تعريب اللّفظ) و(تعريب النص)و(تعريب المجال)؛حيث يختص المفهوم الأول بدلالة تقنية مرجعها فقه اللغة الذي يعرّف(المعرّب) بأنه ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها،أما المفهوم الثاني فيجعل من التعريب مرادفا للترجمة،ويصبح تعريب النصّ ما يعني نقله إلى العربية،بينما يختص المفهوم الثالث بدلالة ثقافية عامة تقضي بجعل اللغة العربية أداة تعبيرية في حقل معرفي ما أو فضاء تواصلي معين(تعريب التعليم العالي في دولة ما،تعريب الإدارة الجزائرية مثلا).[3]

5-النحت :

النحت(أو"الاشتقاق الكُبَّار"لدى آخرين) مصطلح وثيق الصلة بدلالته اللغوية الأولى؛حيث إنَّ"النون والحاء والتاء كلمة تدل على نجر شيء وتسويته بحديدة، ونحت النجَّار الخشبة، ينحتها نحتا.

جاء في(فقه اللغة) للثعالبي أن العرب تنحت من كلمتين أو ثلاث كلمة واحدة، وهو من جنس الاختصار، كقولهم:عبْشمي نسبة إلى عبد شمس.[4]

وهو أيضا: انتزاع أصوات كلمة من كلمتين أو أكثر على سبيل الاختصار[1]

---

[1]-يوسف وغليسي ،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص85
[2]-المرجع نفسه، ص86
[3]-المرجع نفسه، ص87
[4]- المرجع نفسه ص87

6-أ-الوضع(الارتجال) :

هو"اختراع كلمة لم توجد من قبل .[2]

ب-الترجمة : هو نقل معنى كلمة من لغة إلى أخرى عندما تتشابه مفاهيم أصول الدلالة اللّغوية، ولذا تكون الترجمة هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربية بمعناه لا بلفظه،فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي.[3]

رابعا : أهمية المصطلح:

المصطلحات هي مفاتيح العلوم،على حدّ تعبير الخوارزمي.وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العلم،لأن المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم،والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. ومن ناحية أخرى،فإن المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي،إذ لا يستقيم المنهج إلاّ إذا بُني على مصطلحات دقيقة. وقد ازدادت أهمية المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنه "مجتمع المعلومات" أو"مجتمع المعرفة"،حتى أنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتخذت شعار"لا معرفة بلا مصطلح".فعمليات الإنتاج والخدمات أصبحت تعتمد على المعرفة العلمية والتقنية.فبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتّصال،غيّرت الشركات أدوات التصميم و الإنتاج،فأخذت تصمم النموذج المختبريّ لمُنتجاتها وتجربه بالحاسوب قبل أن تنفذه في المصنع."[4]

أدرك العرب القدماء أهمية المصطلح ودوره في تحصيل العلوم.فقال القلقشندي (المتوفى سنة 821هـ/1418م)في كتابه"صبح الأغشى":"على أنّ معرفة المصطلح هي اللازم المحتّم والمهم المقدّم،لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه.[5]

ونوّه التهانوي في مقدمة كتابه المشهور"كشاف اصطلاحات الفنون"،الذي جمع فيه أهم المصطلحات المتداولة في عصره وعرّفها،بأهمية المصطلح فقال:"إنّ أكثر ما يُحتاج به في العلوم المدوّنة والفنون المروّجة

[1]-حامد صادق القنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح،ص238
[2]-يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص104
[3]-المرجع نفسه،ص105
[4]-علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ،ص303
[5]-المرجع نفسه ، ص304

إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلّ علم اصطلاحاً به إذا لم يُعلَم بذلك لا يتيسّر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى فهمه دليلاً.[1]

خامسا :خصائص علم المصطلح :

_ينطلق العمل في علم المصطلح من المفاهيم بعد تحديدها تحديدا دقيقا .ولهذا فهو لا يصدر عن المصطلحات نفسها بوصفها واقعا لغويّا ، ولكنه يصدر عن المفاهيم المحددة محاولا إيجادا المصطلحات الدقيقة الدالة عليها .

ويتطلب هذا العمل أن يحدد المفهوم الواحد بشكل دقيق يميزه عن المفاهيم الأخرى المماثلة له[2].

_يقتصر علم المصطلح على بحث المفردات، وهو يرتكز على المصطلحات الدالة على مفاهيم .

_علم المصطلح ذو منطق تزامني ، ومعنى هذا أنه لا يبحث تاريخ كل مفهوم أو مصطلح ، بل يبحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم ويحدد علاقاتها القائمة ويبحث لها عن مصطلحات دالة متميزة .

_تتكون المصطلحات عن طريق الاتفاق ،ويبحث علم المصطلح الوسائل الكفيلة بتكوين هذه المصطلح وتوحيد المصطلحات المتعدد للمفهوم الواحد.[3]

_يهتم علم المصطلح بالكلمة المكتوبة ولها عنده المكانة الأولى.

_ يتطلب علم المصطلح أن تعرض المصطلحات في مجالات مجددة،و كذلك تكون مصطلحات المجال الواحد متتابعة على أساس فكري.[4]

سادسا: مشكلات المصطلح العلمي العربي:

أسباب النقص في المصطلحات العلمية العربية:

على الرغم من اعتزازنا بلغتنا العربية بوصفها أقدم اللغات العالمية، وأثرها لفظا، وأدقها عبارة، فإننا نعترف بأنها تواجه مشكلة عويصة، مصدرها قصورٌ وارتباك في مضمار المصطلحات العلمية والتقنية.

[1]- علي القاسمي ، علم المصطلح أسسه نظرية وتطبيقاته العملية ، ص 304
[2]-محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص24
[3]-المرجع نفسه ، ص25
[4]- المرجع نفسه ،ص26.

ومازال عدد كبير من معاهد التعليم في الوطن العربي يستعمل لغة أجنبية كالإنكليزية، أو الفرنسية، أو الإيطالية لغة لتعليم العلوم والهندسة والطب.[1]

ويعزى النقص في المصطلحات العلمية والتقنية إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

أولا: خلال أربعة قرون من الحكم العثماني والسيطرة الأوروبية على البلاد العربية، لم تستخدم اللغة العربية في الإدارة ولا في التعليم، ففقدت شيئا من استمرارها ونموها في هذين المجالين.

ثانيا: وفي أثناء تلك الفترة الطويلة، وقُبيل نهضتنا العلميّة التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين، لم تكن هناك اختراعات، أو اكتشافات، أو أبحاث علمية رصينة في الوطن العربي لكي تسبغ مصطلحات عربية على المخترعات أو المكتشفات. ونحن نعلم أنّ لمصطلحات العلمية والتقنية يضعها عادة، المخترعون والمكتشفون والعلماء الباحثون.

ثالثا: إنّ تدفّق المصطلحات العلمية والتقنية الحديدة من الدول الصناعية كل يوم، يجعل من العسير على اللغة العربية مواجهتها واستيعابها بالسرعة اللازمة، إذ تقدّر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحا يوميا.[2]

سابعا: واضعو المصطلحات التقنية في الوطن العربي:

لا توجد هيئة لغوية أو علمية واحدة تضطلع بوضع المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي، فهذه المصطلحات تضعها مؤسسات وهيئات وجهات متنوعة ومتباينة تنتشر في أرجاء الوطن العربي، ومنها:

أ_ الجامعات ووزارات التربية في البلدان العربية.

ب_ مجامع اللغة العربية في القاهرة وبغداد ودمشق وعمان والرياض والرباط والخرطوم وغيرها.

ج_ المعجميون الذين يصنفون المعاجم العامة والمتخصصة، أحادية اللغة أم ثنائيتها.

د_ الكُتّاب والمترجمون الذين ينشرون كتبهم ومقالاتهم في شتّى فروع المعرفة الإنسانية. [3]

[1]-علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص227.
[2]-المرجع نفسه ،ص227.
3- المرجع نفسه ، ص228.

و خلاصة القول: أن المصطلح لفظ اتفق عليه أهل الاختصاص وله وظائف متعددة فمنها التواصلية ، الإقتصادية والحضارية ، وللمصطلح آليات لوضعه منه الاشتقاق ،ومن بين خصائصه أنه يهتم بالكلمة المكتوبة ولها عنده المكانة الأولى ، فللمصطلحات أهمية بالغة فهي مفاتيح العلوم.

الفصل الثّاني:

إحياء للمصطلحات النحوية

الواردة في الكتاب

1) النحو اصطلاحا
2) ظهور مصطلح النحو
3) من دلالات أصالة المصطلح اللساني العربي
4) انفراد سيبويه بمصطلحات لغوية
5) شيوع مصطلح "النحو" واشتقاقه قبل سيبويه
6) فطانة العرب للعلل النحوية
7) بين النحو والقواعد
8) الاعراب في العربية

نشأة علم النحو :تعد نشأة الأولى لهذا العلم أول شكل من أشكال التفعل بين العلوم الشرعية وعلم العربية ، وترتد هذه النشأة إلى عاملين :

العامل الأول : عامل حضري يتعلق بظهور اللحن وأسبابه .

العامل الثاني: عامل قومي يتعلق بمعنى العربية في فطرة العربي [1]

أولا: النحو مصطلحا:

إن أقدم تعريف اصطلاحي للنحو على الأرجح، هو تعريف ابن السراج (ت316) الذي يقول فيه[2]:"النحو إنما أريد به أن ينحو لمتكلم إذا تعلّمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة. "[3]

يتضح من خلال هذا التعريف أن هناك تداخل بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لأن المعنى اللغوي للنحو هو القصد.

ذهب ابن السكيت(ت244ه)إلى أن النحو "مشتق من معنى التحريف، قال: ومنه سمي النحوي نحويا لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب."[4]

ويرى أبو سعيد السيرافي(ت368ه): "أن النحو هو العلم الذي يضبط ويعرف به حالة أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، ولهذا يجب إدراك نوع الكلمة وعلاقتها بالكلمة التي قبلها، فأقسام الكلمة كما هو متعارف عليه هو اسم وفعل وحرف، فمثلا هناك أحرف تنصب وتجزم، وأسماء منصوبة مثل التمييز والحال والمفعول به وغيرها، وأفعال مثل الماضي والمضارع والأمر."[5]

ويعرفه ابن يعيش (ت643ه)بقوله:"النحو قانون يتوصّل به إلى كلام العرب."[6]

---

[1] جمال الدين الأسنوي ، الكوكب الدري في يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، تحقيق: محمد حسن عواد ، دار عمار الأردن عمان ، ط1 ، 1405 /1985 ، ص 15

[2]- عبد الله خضر حمد، موسوعة علوم اللغة العربية(النحو والدلالة)، دار القلم بيروت، لبنان، ط1، 2023، ص12.

[3]-أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1417ه/1996، ص35.

[4]- عبد الله خضر حمد، موسوعة علوم اللغة العربية، ص13.

[5]- المرجع نفسه، ص13.

[6]- المرجع نفسه، ص13.

ويقول ابن عصفور(ت663ه)بأنه:"علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، لموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها. "[1]

ثم جاء الناظم(ت686ه)فأضاف إلى التعريف السابق بعض التفاصيل، قائلا: هو"العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحوال الكلم في ذواتها، أو ما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية بالتقديم و التأخير."[2]

أما الأزهري(ت905ه)فيعرف النحو بقوله:"فحده علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء."[3]

فهذا التعريف يعنى بالنحو وإن ذكر أبنية الكلم، ويعرفه محمد محي الدين في مقدمة التحفة السنية بشرح الأجرومية النحو بأنه:"العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب والبناء، وما يتبع ذلك."[4]

فهذا التعريف يقتصر على النحو ويضيف كون الكلمات في حال التركيب، فقبل تركيب الكلمة مع كلمات أخرى لا تعرف أواخرها، لأنها تفقد العوامل المؤدية إلى تغيير أواخرها وفق موقعها في التركيب.[5]

أما النحو عند المحدثين: عبارة عن مجموع الملاحظات والقواعد التي تلتزمها اللغة في طرق أدائها للمعاني، كالتزام الرفع في كل من يصدر عنه الفعل أو الحدث، والتزام النصب في كل ما يقع عليه الحدث، والتزام الجر في كل حالة من حالات الخفض والإضافة.[6]

ثانيا: ظهور مصطلح النحو:

إذا ما حاولنا الوقوف على المنهجيات التي اتبعها القدماء في بناء مصطلحاتهم، فإن الأمر يستدعي الرجوع إلى تلك المصطلحات ومحاكمتها، وتبين ما ورد من ألفاظ دالة على منهجياتهم تلك، ذلك أن أولئك العلماء لم يحددوا _كما تقدم_ أسسا واضحة في عملهم ذلك.

---

[1]-عبد الله خضر حمد ، موسوعة علوم اللغة العربية (النحو والدلالة) ، ص 13 .

[2]- المرجع نفسه، ص14/13.

[3]- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 2006، ج1، ص12/11

[4]- مريم الشوبكي، الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول، دار الجنان الأردن، ط1، 2015، ص65

[5]- المرجع نفسه، ص65.

[6]- عون حسن، اللغة والنحو، مطبعة رويال الإسكندرية، 1952، ط1، ص52، أخذا عن عاطف طالب الرافوع.

يمكن أن تكون البداية في علوم اللغة ومن ضمنها علم النحو مع مصطلح (العربية)؛ إذ ينسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله:"تعلموا العربية فإنها تشبب العقل وتزيد في المروءة"[1]

ويرى عبد الجليل مرتاض في كتابه أنّ هناك مصطلحات لسانية قديمة مثل: الإعراب، اللسان، العجمة، التعليم، اللحن، العلم، العربية، ... ترددت ترددا واسعا على شفاه الخاصة قبل ظهور مصطلح "النحو" بعقود من الزمن، ويبدو أنّ كلمة "النحو" بدأت تنتشر منذ بداية القرن الثاني الهجري، من ذلك أنّ رجلا قال للحسن البصري:"يا أبو سعيد فقال له: كسب الدوانيق شغلك عن أن تقول: يا أبا سعيد" مما جعل المصدر نفسه ينقل لنا أنّ الحسن قال: "تعلموا الفقه للأديان، والطب للأبدان والنحو للسان."[2]

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ اصطلاح النحو مسبوق بثلاثة اصطلاحات، هي: العربية والكلام، والإعراب، ويؤيّد ذلك بالقول: إن العرب لم يطلقوا كلمة نحو على علم النحو المعروف لدينا في الوقت الحاضر، بل أطلقوا على هذا العلم عدة مصطلحات، وأول ما يصادفنا من تلك المصطلحات "العربية" ويرى بعضهم أنّه مسبوق بخمسة اصطلاحات مضيفا إلى ما تقدم اصطلاحي اللحن والمجاز.[3]

1_ العربية:

ورد في كلمة العربية أقوال تبين استعمالها الدال على اصطلاح النحو، ومن ذلك كان أول من أسّس العربية، ووضع بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي وهذان القولان اعتمد عليهما الدجني و القوزي في أنّ العربية اصطلاح سبق النحو ، وترى خديجة الجديثي أنّ كلمة العربية استعملت مقابل كلمة النحو، وظلت مستعملة حتى أواخر القرن الرابع عند الزبيدي، هذه الأقوال تدل على أنّ العربية تعني النحو، وهذا لا يناقض دلالة اللغة العربية على النحو ، فوضع العربية وتدوينها وتعلمها لا يكون إلاّ بتعلم نحوها الذي عرفه العرب على السجية والبديهة في أوقات مبكرة، فكانت لغتهم مبنية على قواعد نحوية بديهية، لا تحتاج إلى دراسة وبحث، وطول شرح، حتى أنّ وضع النحو قام على استنباط كلام العرب.[4]

نستنتج مما سبق أنّ كلمة العربية سبقت مصطلح النحو لكن دلالتها كانت تعني النحو.

2- الكلام :

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة ، إشكالية المصطلح اللغوي ، مجلة اريد للبحوث ، ص 271
[2]-عبد لجليل مرتاض،في رحاب اللغة العربية،ديوان المطبوعات الجامعية،المطبعة الجهوية بقسنطينة،ط2،ص4.
[3]-مريم الشوبكي،الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول، ص66.
[4]- المرجع نفسه، ص67.

ومما يدل على استعمال هذه الكلمة للتعبير عن النحو قول أبي الأسود الدؤلي :"هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ، فدخلو فيه، فصاروا لنا أخوة، فلو علمناهم الكلام"، وهذا القول اعتمد عليه الدجني و القوزي في أنّ الكلام اصطلاح سبق النحو، وأنّ الكلام هنا يعني : اللسان العربي، وتعلم الكلام يعني: تعلم العربية ونحوها .[1]

3-الإعراب

ويدل على استعمال هذه الكلمة بدلالتها على النحو رواية عمر بن الخطاب "وليعلّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب"، واعتمد الدجني و القوزي هذه الرواية في استعمال هذه الكلمة لتقابل النحو، وكذلك اعتمد القوزي قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه"وكذلك اعتمد قول مالك بن أنس :"الإعراب حِلْي اللسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حليها".[2]

ويرى القوزي أنّ الإعراب هنا لا يعني النحو بقدر ما يعني طريقة العرب في الإبانة للإعراب عن الحاجة،ويرى أنّ إعراب القرآن يتعلق بمخارج الحروف وتحقيق إعرابه حال القراءة.

أمّا الإعراب فهو من صميم النحو فيه يتبين المعنى ويتضح، و لا يكون ذلك إلا من خلال ضبط أواخر الكلم، الذي يعني تعلم الإعراب، وينظر إليه على أنّه علم، فيقول الزمخشري" الكلام في معظم أبواب أصول الفقه المبني على علم الإعراب" ويفهم من هذا القول بأنّ النحو هو الإعراب ، وبذلك فالإعراب يدل على المعنى، ويجعل المرء أكثر قدرة على الفصاحة في التعبير .[3]

فهذه الكلمات (العربية، و الكلام، والإعراب) تعبر عن كلمة النحو التي لم تكن مستعملة عند النحاة الأوائل بمدلولها الاصطلاحي، و لا تناقض بينها وبين اصطلاح النحو، فهي تأخذ بقدر من مفهوم النحو الشائع بمعرفة أحكام أواخر الكلام، فتعلم العربية، وكلام العرب، والإعراب بمعنى الإيضاح و البيان لا يكون إلا بتعلم النحو، فالعربية و الكلام والإعراب من متطلبات علم النحو، والعربية و الكلام من مصادر النحو، لأن العربية هي اللغة، والأصل في اللغة أن تكون كلاما، ومن كلام العرب استقرأ علماء العربية النحو و الإعراب من ظواهر النحو الدالة عليه،و العرب عرفت النحو ممارسة علمية بديهية في لغتها.[4]

[1]-مريم الشوبكي، الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول ، ص 67
[2]-المرجع نفسه ،ص68
[3]-المرجع نفسه،ص68
[4]-المرجع نفسه ص69

4-اللّحن :

هذه الكلمة أضافها القوزي إلى الاصطلاحات التي سبقت النحو، و اعتمد على قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه"تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن"، و يجوز أن يكون اللحن الصواب، و يجوز أن يكون الخطأ يعرف فيتجنب ويتبين ذلك فيما جاء في لسان العرب للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب، و اللغة، و الغناء، و الفطنة، و التعريض، و المعنى، و اللحن هو اللغة في قول عمر رضي الله عنه. وهذا التعدد في استعمال كلمة اللحن دليل على التوسع في استعمال اللغة و قدرتها على التطور.[1]

5- المجاز:

هذه الكلمة الثانية التي أضافها القوزي إلى الاصطلاحات التي عبر بها العرب عن اصطلاح النحو،و يرى"أنها جاءت بمعنى النحو و يُقصد بها طريق العرب في التعبير،و هو اصطلاح فيه شيء من الشمول لعلم العربية، فهو لا يقف عند العناية بأواخر الكلم إعرابًا و بناءًا، بل يتناول طرائق القول، ويبين ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، ونظام الجمل بعضها مع بعض، وبهذا المعنى فالمجاز من علوم البلاغة، لتناوله طرائق القول،"و المجاز كل لفظ نُقل عن موضوعه، فيمكن التعبير عن المعنى بالتشبيه أو بالاستعارة أو بالكناية، ذلك بنقل اللفظ عن موضعه من الاستعمال الحقيقي إلى الاستعمال المجازي، ونظر القوزي إليه من باب الشمول، فإذا ذكرت العربية يتبادر إلى الذهن علوم العربية من نحو و صرف و بلاغة، ولعله اعتمد على رأي إبراهيم مصطفى في أنّ"كلمة المجاز مُنَاظِرة لكلمة نحو عند أبي عبيدة (ت 208ه)في كتابه"مجاز القرآن".[2]

و أورد عبده الراجحي في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية أن مصطلح النحو و "النحوي"فقد استعمل في فترة مبكرة جدا أيضا على ما رأينا من تقسيمهم لتلاميذ الخليل و تخصصهم بسيبويه ذكر هذا المصطلح في مواضع كثيرة من كتابه كقوله مثلا :"و أما قول النحو بين قد أعطاهوك و أعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه و كان قياس هذا لو تكلم به كان هيّنا" و كان النحو-كما هو معروف- مشتملا على النحو و الصرف معا غير أشتات أخرى من الدرس اللّغوي،و لكننا نشير فحسب إلى أنّ سيبويه و إن كان قد جمع بينهما في كتابه فقد كان يميز بينهما على نحو ما نراه ينص على ذلك بقوله في غير موضع :"و سنبين ذلك في باب التصريف إن شاء الله".[3]

---

[1]-مريم الشوبكي،الاصطلاحات النحوية و الصرفية عند المبرد في المقتضب و ابن السراج في الأصول،ص69

[2]-المرجع نفسه،ص70-71

[3]-عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،(د ط)،(د ت)،ص39-40

و قد عرّفه ابن جنّي فجعله شاملاً للعالمين فقال :"إنّ النحو هو انتحاء سمت كلام العرب،في تصرفه من إعراب و غيره،كالتثنية، و الجمع، و التحقير، و التكسير، و الإضافة، و النسب،و التركيب، و غير ذلك، ليلحق من ليس أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها و إن لم يكن منهم،و إن شذ بعضهم عنها رُد به إليها ".[1]

ونلتقي بمصطلح آخر"علم العربية"،و كان العرب يطلقونه على"النحو" أيضا،يقول ابن فارس:"و كذلك الحاجة لعلم العربية،فإنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني،ألا ترى أنّ القائل إذا قال:"ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب و الاستفهام و الجزم إلا بالإعراب".[2]

و مهما يكن من أمر فقد رأيت تفريق البغدادي بين"اللغة" و"النحو"،و يزيد هذا التفريق وضوحا عندهم ما قرره أبو حيان من أنّ"الفرق بين علم النحو و بين علم اللغة أنّ علم النحو موضوعه أمور كلية و موضوع علم اللغة أشياء جزئية".[3]

واستخلص لما سبق فقبل ظهور مصطلح النحو ظهرت مصطلحات لتعبير عليه من بينها العربية ،المجاز

الإعراب ، علم العربية

ثالثا:من دلالات أصالة المصطلح اللساني العربي:

تحدث عبد الجليل مرتاض عن وجوه الإعراب،على مذهب فلاسفة اليونان :"أمّا وجوه الإعراب على مذهب فلاسفة اليونانيين فالرفع عند مناطقتهم واو ناقصة،و مثله الضم و أخواته المذكورة و الكسر و أخواته ياء ناقصة و الفتح و أخواته عندهم ألف ناقصة و إن شئت قلت الواو الممدودة الليّنة ضمة مشبعة و الياء الممدودة الليّنة كسرة مشبعة و الألف الممدودة فتحة مشبعة و على هذا القياس الروم و الإشمام نسبتهما إلى هذه الحركات كنسبة الحركات إلى حروف المد و اللين أعني الألف و الواو و الياء ".

فالإعراب عند فلاسفة اليونان أنّ الرّفع و الضم عندهم واو ناقصة و الكسر و ما يدخل ضمنه ياء ناقصة و كذلك الفتح ألف ناقصة ،و الواو الممدودة ضمة مشبعة و الياء الممدودة كسرة مشبعة.

[1]-عبده الراجحي، فقه اللّغة في الكتب العربية، ص40/39
[2]-المرجع نفسه،ص40
[3]-المرجع نفسه،ص40

كما تطرق إلى أصالة المصطلح :"و بوجه آخر،فإنّ أصالة المصطلح تنبثق من أصالة اصطلاحه، سواء تعلق المصطلح بالقواعد و رموزها أم بالشرع أم بالعروض، فالاصطلاح متعلق لغويا بالعموم بينما لمصطلح مقيد بالمخصوص،و كل شيء نقل من عمومه إلى خصوصه انتقل من اصطلاح إلى مصطلح،فالقافية اصطلاحا هي القفا-أي مؤخر العنق- و مصطلحا ما دل على آخر البيت ".[1]

والقافية من الأسماء المنقولة من العموم إلى المخصوص فإذا أريد بها الشعر لم يقع عليها هذا الاسم حتى تقارن كلاما موزونا كذلك الصيام اصطلاحا ما يعبر به عن الإمساك و مصطلحا ما هو مخصوص و محصور في الشرع و هكذا بالنسبة لسائر المصطلحات المشتقة للغة العربية. [2]

رابعا :انفراد سيبويه بمصطلحات لغوية :

انفراد سيبويه ببعض المصطلحات خالفت مصطلحات كتب النحو الأخرى، فما تسميه الكتب ضميرا سواءا كان بارزا أم مستترا أم متصلا يسميه سيبويه الإضمار مهما كان نوعه و موقعه، و يظهر ذلك من خلال قوله:"و أمّا الإضمار فنحو : هو،وإياه، و أنت، و نحن،.. و التاء التي في فعلت،.. و الواو التي في فعلوا،.. و النون و الألف اللتان في فعلنا في الاثنين و الجمع،..".

ما نسميه اسم الآلة على وزن مِفعل يسميه سيبويه اِسم "ما عالجت به"و يسمى اسم الزمان اسم الحين،و اِسم المكان اسم الموضع،و الإضراب ب"بل" الانقطاع، و يعبر عن الأفعال الخمسة بتثنية الأفعال المضارعة و جمعها، و الإمالة بالإجناح، و التحذير ب النهي، و يسمى جمع المقصور ب"المنقوص"مثل:مصطفى، بينما يطلق ما كان آخره ياء تلى حرفا مكسورا على جمع المنقوص، و نجد الحشو بمعنى الصلة يقول:"و إن أردت الحشو قلت،مررت بمن هو صالح و الحشو لا يكون أبدا لمن و ما إلاّ و هما معرفة،وذلك من قبل أنّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي،فكما أنّ الذي لا يكون إلاّ معرفة لا يكون ما و من إذا كان الذي بعدهما حشوا،و هو الصلة،غلا معرفة".[3]

و سمّى علم الجنس بقوله :"هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة ليس واحدا منهما أولى به من الآخر،.. نحو قولك للأسد : أبو الحارث و أسامة". و يسمي لا النافية للجنس العاملة عمل

[1]- ينظر:عبد الجليل مرتاض،في رحاب اللغة العربية،ص7/6
[2]- المرجع نفسه ،ص7
[3]- المرجع نفسه، ص10

إن دون أن يضع لها مصطلحا خاصا بها و أما العلم فيسميه العلامة بقول"فأمّا العلامة اللاّزمة المختصة فنحو زيد و عمرو،و عبد الله و ما أشبه ذلك".[1]

أما المفعول له أو لأجله فيسميه "ما ينتصب من المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر"،و يسمي النسب"باب الإضافة"و يدعو ياء المتكلم"ياء الإضافة".[2]

وتماشيا مع ما تم ذكره أنّه ما أعلمنا حتى في فترة سيبويه لم تكن هذه المواضيع قد وضع لها بعد مصطلحات خاصة.

أبواب استعمل فيها لفظ الإضمار و مشتقاته و علامة الإضمار فقط،و هذا في أبواب الضمائر متصلة و منفصلة ظاهرة و مستترة،و أن المصدرية، و لم يرادف بينه وبين الحذف،بل هذا الضرب سمّاه الإضمار دون قيد.[3]

خامسا: شيوع مصطلح"النحو"و اشتقاقه قبل سيبويه:

اللغة العربية لغة الأعرب و العرب،وهم الخلّص من أهل الجزيرة العربية،توارثها أهلوها جيلا بعد جيل بالمشافهة و المنطق الأصيل،حيث كان التطبيع اللّغوي و الاجتماعي ،لأنّ الإنسان يكتسب لغته بالتقليد و الممارسة،واللغة المنطوقة هي الأساس في حياة اللغة،و اللغة العربية ظاهرة اجتماعية عرفها العرب بغير وسيط تعليمي أو تعلّمي؛ عرفها أصحابها بغير معلم أو متعلم.وقد استمرت في حياتها تنمو و تزدهر وفق سنن التطور، في كل ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية، وظل أمرها كذلك،حتى كان الحدث الأكبر في التطور و التغير و هو ظهور الإسلام انتشاره في كل مكان، فتغيرت معه كثير من الظواهر و الأحكام بفضل تعاليم الدين الجديد،و تطبيق أحكام الدين الحنيف.[4]

و قد أدى ظهور الإسلام إلى اتصال الإنسان بالإنسان ،واختلاط اللسان باللسان،حيث اختلط العرب بغيرهم من العجم في كل مكان، وامتزاج العربي بالعجمي،و خرج العرب من جزيرتهم مبشرين بدين الإسلام، ثمّ دخل العجم جزيرة العرب مؤمنين عاملين بين المسلمين،فتعلم العرب لسان غيرهم، و تعلم العجم لسان العرب،فنطقوا باللغة العربية و تعلموها ، ولكن نطقهم كان لحنا، حيث نطقوا باللغة العربية نطقا خاطئا يخالف أسس اللغة و أحكامها،و بعد ذلك صار اللحن ظاهرة لغوية في منطق العربي و

[1]-ينظر عبد الجليل مرتاض ، في رحاب اللغة العربية ص 10
[2]-المرجع نفسه، ص11/10
[3]- حصة بنت زيد الرشود ، مصطلح الإضمار عند سيويه ، مجلة جامعة أم القرى ، ص 157 .
[4]-فوزي مسعود،سيبويه جامع النحو العربي،دار الكتب،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د ط)،1986،ص10/9

العربية، و صار بعض العرب أو الأعراب على لغتهم أغرابا أو غرباء ،ثم تسربت هذه الغُربة اللغوية إلى القرآن الكريم فنطق بعض الناس به نطق لاحنا، سواء ذلك من الخاصة أم العامة،ا و من ذلك أنّ عليا كرم الله وجهه سمع أعربي يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئين) فوضع النحو.[1]

و أما عن وضع النحو ،و واضعه،فقد اختلفت فيه الأقوال،وتنوعت حوله الآراء و الروايات.و أكثر الآراء ترجح أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع أساس هذا العلم، حيث ألح على زياد أمير البصرة أن يضع للعرب ما يعرفون به كلامهم و تذكر بعض الروايات أنّ الواضع هو عبد الرحمن بن هرمز، أو نصر بن عاصم أو عمر بن الخطاب.[2]

و الراجح في هذه المسألة أنّ واضع النحو شخصية جماعية، و أعني بذلك أنّ تأسيس النحو العربي عمل جماعي، و أنّه كان ثمرة جهود متضافرة توفرت لها أسباب المعرفة لهذا العلم، فبدأ بعضهم تأسيسه و سعى بعضهم في سبيل نضجه،و كان لبعضهم فضل الإتمام و الإكمال، ثمّ كان سيبويه آخر هؤلاء فجمع هذا العلم و دونه في كراسات بلغت عدة أوراقها ألف ورقة سمّاها بعد ذلك بالكتاب،و هو معروف بكتاب سيبويه.[3]

نستنج من أسباب وضع النحو شيوع اللحن واختلاط العرب بالعجم .

سادسا : فطانة العرب للعلل النحوية:

ذكر عبد الجليل مرتاض العلل النحوية في كتابه و أشار إلى ثلاثة أضرب التي استنبطها اللسانيون العرب القدماء و هي :

1-علل تعليمية : و هي التي يتوصل بها إلى تعلم اللّغة العربية،و تشبه إلى حد ما يدعى اليوم didactique في اللسانيات التطبيقية، فمن هذا النوع من العلل قولنا : إنّ زيدًا قائم،إن قيل : بم نصبتم زيدًا؟ قلنا :بإنّ، لأنّها تنصب الاسم و ترفع الخبر لأنا كذلك علمناه و نعلمه، و كذلك قام زيد،غن قيل:لما رفعتم زيدا؟ قلنا : لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه.[4]

[1]- فوزي مسعود، سيبويه واضع النحوالعربي، ص11/10
[2]- المرجع نفسه ، ص 12
[3]-المرجع نفسه، ص22
[4]-ينظر:في رحاب اللّغة العربية، عبد الجليل مرتاض،ص15/14

و ذكر أيضا: 2-علل قياسية و مثالها إنّ و أخواتها التي لما ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول حملت محمله، و عملت عمله، فاسمها مشبه بالمفعول لفظا في نصبه،و خبرها مشبه بالفاعل لفظا في رفعه، أضف إلى ذلك أنّها تضارع التراكيب الفعلية التي قدم فيها مفعولها على فاعلها.

3-علل جدلية نظرية، وهي علل فلسفية ما وراء لغوية لم تعد تجدي الدرس اللغوي العلمي .[1]

كان ا لخليل أسوة لنا في تعليل البنيات اللّغوية وصناعة المصطلح لها، حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو اخترعها أم أخذها عن العرب أجاب "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، و إن لم ينقل ذلك عنها، و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التسمت،... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أَلْيق مما ذكرته بالمعلوم فليأت بها".[2]

-**العلة في اللّغة :** هي السبب تقول : هذا علة لهذا أي سبب.

- **العلة اصطلاحا** :هي الجامع بين المقيس و المقيس عليه، أي : هي العلاقة التي تربط بين المقيس و المقيس عليه، فتعطي المقيس حكم المقيس عليه و هي بهذا تعدّ أحد أركان القياس الأربعة.

- **نشأة العلة النحوية :**

يذهب بعض الدارسين إلى أن نشأة العلة النحوية إنما كانت بسبب تطلعات طلاّب العلم إلى أسباب و العلل التي أدت إلى وجود الظاهرة اللّغوية،و قيام المعلم بذلك،و ذلك يشير إلى أن القيام بأعباء تعليم اللّغة لم تعد مرتكزا على ما في التلقين من عفوية و نقل عن الأوائل،و إنّما أصبح هناك تطلع إلى الأسباب و العلل،و محاولات لشرح الظواهر اللّغوية تبعا لما يقدره المعلم من المؤثرات التي أدت إلى وجودها.[3]

تقسيم الزجاجي لعلل النحو : فقد قسمها على ثلاثة أضرب : علل تعليمية و هي العلل الأوّل، و علل قياسية و هي العلل الثواني، و علل جدلية نظرية و هي العلل الثوالث، فأمّا التعليمية : فهي التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن و لا غيرنا كل كلامها منها لفظا،و إنّما سمعنا بعضا فقسمنا عليه نظيره، و كذلك منها قولنا :(إنّ زيدًا قائمٌ)، إن قيل.بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا ب(إنّ) لأنّها تنصب الاسم و ترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه و نعلمه،... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، و به ضبط كلام العرب، و أمّا

[1]-ينظر عبد الجليل مرتاض في رحاب اللغة العربية ، ص15/14
[2]- المرجع نفسه ،ص15
[3]-صباح علاوي ، العلل النحوية عند أهل التجديد ، مجلة سر من رأى ، ص 190

العلة القياسية : فأنّ يقول لمن قال : نصبت(زيدًا) في قوله(إنّ زيدًا قائم) : و لم وجب أن تنصب(إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنّها و أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، و المرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو :(ضرب أخاك محمدًا).

و أمّا العلة الجدلية النظرية : فكل ما يُعتل به في باب(إنّ) بعد هذا مثل أن يقول : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ و بأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال،أم المتراخية،أم المنقضية بلا مهلة؟و كل شيء اعتل به لمجيب عن هذه المسائل،فهو يدخل في الجدل و النظر.[1]

علل النحو عند الزجاجي: باب القول في علل النحو:

أقول أولا إنّ علل النحو ليست موجبة،و إنّما هي مستنبطة أوضاعا و مقاييس، و ليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها،ليس هذا من تلك الطريق.

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب:علل تعليمية،و علل قياسية،وعلل جدلية نظرية.

فأما العلل التعليمية :فهي التي يتوصّل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن و لا غيرنا كل كلامها منها لفظ،و إنّما سمعنا بعضنا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، و ركب فهو راكب،عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب،و أكل فهو آكل و ما أشبه ذلك، و هذا كثير جدا و في الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم.فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيدا قائم،إن قيل: بم نصبتم زيدا؟قلنا: بإنّ :لأنّها تنصب الاسم و ترفع الخبر لأنا كذلك علمناه و نعلمه.و كذلك قام زيد. إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا و ما أ شبهه من نوع التعليم،و به ضبط كلام العرب.[2]

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإنّ، في قوله إنّ زيدا قائم :ولم وجب أن تنصب"إنّ" الاسم؟فالجواب في ذلك أن يقول:لأنها و أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُملت فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، و المرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله،نحو ضرب أخاك محمدٌ و ما أشبه ذلك.

[1]-صباح علاوي ، العلل النحوية عند أهل التجديد ، مجلة سر من رأى ، ص 190

[2]-أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق:مازن المبارك، دار النفائس بيروت،ط3،1399ه/1979م،ص64

وأمّا العلة الجدلية النظرية: فكل ما يُعتل في باب"إنّ"بعد هذا المثال أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ و بأي الأفعال شبهتموها؟أبالماضية، أم المستقبلة،أم الحادثة في الحال،أم المتراخية،ام المنقضية بلا مهلة؟(وحين) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله نحو :ضرب زيدا عمرو،وهلاّ شبهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله على فاعله و ذاك فرع ثان؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، و أي قياس اطرد لكم في ذلك؟و حين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله،هلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم ضرب أخاك محمد و ضرب محمد أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه و لم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إنّ خلفك زيدا و إنّ أمامك بكرا و ما أشبه ذلك؟ وحين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيدًا عمرو،امتنعتم عن إجازة وقوع الجمل في موضوع فاعلها في قولكم إنّ زيدًا أبوه قائم، و إنّ زيدا ماله كثير، و الفاعل لا يكون جملة؟ و لم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إنّ زيدًا يركب، و إنّ عبد الله ركب أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه؟ ما رأى كلامكم إلاّ ينقض بعضه بعضا و كل شيء اعتل به المسؤول جوابا هذه المسائل، فهو داخل في الجدل و النظر.[1]

يتبين لنا أن العلل النحوية تنقسم إلى علل التعلمية ، علل قياسية ، علل جدلية .

العلل النحوية :

-علة ثقل الفعل و خفة الاسم :

قال البصريون : الفعل أثقل من الاسم لأنّ الأسماء هي الأولى،و هي أشدّ تمكنّا من الأفعال، لأنّ الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال. كقولك:الله ربنا،و محمد نبينا،وزيد أخوك ،و الفعل لا يستغني عن الإسم،ولا يوجد إلاّ به .و كشف بعضهم عن هذا المعنى أبيّن من هذا فقال:وجه ثقل الفعل و خفة الاسم أنّ الاسم إذا ذكر فقد دلّ على مسمى تحته،نحو رجل و فرس و لا يطول فكر السامع فيه،و الفعل إذا ذكر لم يكن(بد) من الفكر في فاعله، لأنّه لا ينفك منه و يستحيل وجوده من غير فاعل .

[1]-أبو القاسم الزجاجي،الإيضاح في علل النحو،ص65/64

قالوا: و لذلك صارت النكرات من الأسماء أخفّ من المعارف، لأنّه إذا ذُكر الواحد منها دلّ على مسمى تحته، بغير فكر من تحصيله بعينه، و إذا ذُكر الاسم معروف فلا بد من الفكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه .[1]

ألا ترى أنّك إذا قلت جاءني رجل، فليس للسامع فكر في تحصيله لأنّه واحد من جنس.

وإذا قلت جاءني محمد،ذكرت واحدا معروفا فسبيله أن يحصله بعينه من قد يشركه في التسمية و الا لم يكن ذلك معنى. [2]

وقال آخرون " إنّما خفّ الاسم لأنّه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته. و ثقل الفعل لدلالته على الفاعل . و المفعول و المفعولين الثلاثة ،و المصدر، و الظرفين من الزمان و المكان ،و الحال ،وما أشبه ذلك "

و قال الكسائي و الفراء و هشام: " الاسم أخف من الفعل لانّ الاسم يستتر في الفعل، و الفعل لا يستتر في الاسم".[3]

_علة امتناع الأسماء من الجزم :

قال سيبويه في ذلك قولين : قال في أول الرسالة، وهو القول الذي يعتمد عليه أصحابه، لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إيّاها، فلو جزمت سقطت من الحركة و التنوين، فكانت تختل و ذلك أنّك لو أردت جزم جعفر لزمك إسكان الراء، وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين، لأنّه ساكن و قبله الراء الساكنة، فكان يختل الاسم لذلك ومع ذلك فإنّه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبله آخره ساكنا، نحو زيد و بكر و ما أشبه ذلك، فلو أجزم هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك.[4]

القول الثاني من قول سيبويه في امتناع الأسماء من الجزم:

قال في آخر الرسالة:واعلم أنّ الأفعال أثقل من الأسماء،لأنّ الأسماء هي ب الأولى و هي أشد تمكنّا، فمن ثم لم يلحقها تنوين و لحقها الجزم و السكون،هذا لفظ سيبويه.

[1]- أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص 100
[2]-المرجع نفسه ،ص101/100
[3]- المرجع نفسه ، ص 101/100
[4]- المرجع نفسه، ص102

وقد صرح بهذا القول إنّ الأسماء أخف من الأفعال، وإنّ الأفعال أثقل من الأسماء، و إنّه إنما جزمت الأفعال لثقلها، فخففت الجزم لأنّه حذف و إنّ الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل و إلزام بعض الثقيل للخفيف، و هذا هو قول الفراء.

و أكثر الكوفيين قالوا: لم تخفض الأفعال لثقلها، و لم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام.

و قد مضى القول في الدلالة على ثقل الفعل و خفة الاسم.

و قال جماعة من الكوفيين و البصريين لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها،لأنّ الأدوات الجازمة إنما هي للنفي و النهي أو الجزاء الأمر، وما أشبه ذلك، و دخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم كذلك.[1]

_علة امتناع الأفعال من الخفض:

قال سيبويه: "ليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم، لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب التنوين،و ليس ذلك في هذه الأفعال"

هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض. وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنما هي شرح هذه العلة و إيضاحها أو مولدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين.

أما قوله: ليس في الأفعال المضارعة جر، فالمضارعة عنده هي الأفعال المستقبلة التي في أوائلها الزوائد الأربع، الهمزة والياء والنون والتاء، كقولك: أقوم و يقوم ونقوم وتقوم والمضارعة المشابهة، و إنما سمّاها مضارعة،لأنّها ضارعت الأسماء التي أشبهتها، ولذلك أعربها. و إنما قال: وليس في الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال، لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبني غير معرب،و إنّما كان في ذكر الجر ،و الجر إعراب، و لما كان إعرابا ،و كانت الأفعال سوى المضارعة مبنية غير مستحقة الإعراب،السؤال لمَ لم تخفض؟ و بقي السؤال عن الفعل المضارع الذي هو معرب، فلم امتنع من الخفض؟ فقال: لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه، معاقب للتنوين، و ليس ذلك في هذه الأفعال.[2]

[1]-أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،ص106
[2]-المرجع نفسه، ص 108/107

و شرحه أنّ المجرور مضاف إليه،واقع موقع التنوين، لأنّه زيادة في الاسم يقع آخرا، و الأفعال لا يضاف إليها فامتنعت من الخفض لذلك. [1]

_علة المعنى الرافع للمبتدأ و الخبر:

المبتدأ مرفوع بالابتداء و الخبر مرفوع بالمبتدأ فهو مسند و مسند إليه، و ذكر سيبويه أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء و الخبر مرفوع بالمبتدأ لقوله: "فالمبتدأ كل اسم ابتدأ ليبنى عليه كلام،و المبتدأ أو المبني رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول و المبني ما بعده عليه فهو مسند و مسند إليه"

أما المبرد، وابن السراج ،فذهبا إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء و الخبر مرفوع بالابتداء و المبتدأ، ووافقهم في ذلك ابن برهان.[2]

أما ابن كيسان(ت299ه)فذهب إلى أنّ الرافع للمبتدأ هو المعنى ، و هو عنده أنّ العامل لا يقع إلا قبل المعمول فيه، فإذا قلت (قام زيد) ارتفع بفعله، فإذا قلت (زيد قام) لم يكن بد من أن يكون في (قام) ضمير يعود إلى(زيد) لأنّ المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول (مررت بزيد) .[3]

أما الزجاجي فذهب إلى أنّ العامل في المبتدأ هو مضارعته للفاعل و العامل في الخبر هو المبتدأ لقوله :الابتداء معنى رفَعَه، وهو مضارعته للفاعل، و ذلك إنّ المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ لسند إليه، و كذلك الفعل و الفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رُفع نحو قولك: (زيدٌ قائم) ف(زيدٌ) مرفوع بالابتداء،و(قائم)خبره.[4]

أما أبي الحسن محمد بن الوراق(ت381ه) فقد وافق سيبويه،و الزجاجي في رأيه في الرافع للمبتدأ و الخبر ووافقه في ذلك الجرجاني.[5]

_علة المعنى الرافع للفعل المضارع :

الفعل المضارع مرفوع لقيامه مقام الاسم، و ذهب سيبويه إنّ الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم لقوله:(اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم

[1]-أبو القاسم الزجاجي،الإيضاح في علل النحو،ص108
[2]-حيدر فرحان عبد ، العلل النحوية ، مجلة كلية التربية ،ص 148/147
[3]-المرجع نفسه،ص148
[4]- المرجع نفسه،ص148
[5]-المرجع نفسه،ص148

مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، و كينونتها من هذه المواضع ألزمتها الرفع، و هي سبب دخول الرفع فيها).

و قال في موضع آخر :(و من زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنّه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينصب فيه الاسم، و يجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، و لكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم).

و قد نص على ذلك من البصريين و منهم المبرد، و الزجاجي، وابن الوراق و ابن جنّي، و الجرجاني، و السيوطي.

و يلاحظ أنّ الكوفيين و منهم الفراء ذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع لسلامته ، و من النواصب و الجوازم.[1]

أمّا الكسائي فذهب إلى أنّه يرتفع بما في أوّله من الزوائد، و قد عاب ابن الوراق ما ذهب إليه الكسائي و علل سبب ذلك بقوله:(لأنّ هذه الزّوائد لو كانت عاملة رفعا لم يجز أن يقع الفعل منصوبا و لا مجزوما،و هي موجودة فيه،لأنّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع، لأنه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها،فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعا منصوبا في حال،و هذا محال).

أمّا قول الفراء فذهب ابن الوراق إلى صحته و فساده في الوقت نفسه و علل ذلك بقوله:"إنّه جعل النصب و الجزم قبل الرفع،و قوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب و الجزم،فلهذا فسد". و هذا ما ردّ به ابن الأنباري على الفراء،وما ذهب إليه الفراء ذهب إليه ابن مالك.[2]

_علة إعراب جمع المؤنث السالم على ما هو عليه:

جمع المذكر لما سوى فيه بين الجر و النصب أتبعه في ذلك جمع المؤنث السالم طلبا للتناسب من حيث أنّهما جمعا تصحيح و إنّ المؤنث فرع على المذكر و قد نصّ على ذلك المبرد و الجرجاني وبن الخشاب،أما ابن الوراق فبين العلة في زيادة الألف و التاء دون غيرهما من الحروف بقوله:"إنّ حروف المد أولى بالزيادة، و كانت الألف أولى في هذه المواضع،لأنّها أخف حروف المد،و المؤنث ثقيل، و الجمع أيضا ثقيل فوجب أن يدخل أخف الحروف، فكانت الألف أحق بذلك لخفتها،و لم يجز أن تزاد معها من حروف

[1]-حيدر فرحان عبد ، العلل النحوية ، مجلة كلية التربية ص 149/148
[2]-المرجع نفسه،ص149

المد و اللين... و لم يجز الاقتصار على الألف وحدها لئلا يلتبس بالتثنية فطلبوا حرفا يكون بدلا من الواو التي هي حروف المد فجاؤوا بالتاء".[1]

علة الفاعل و المفعول به:

وقد تطرق الوراق في كتابه العلل في النحو إلى علة الفاعل و المفعول به حيث قال:

إن قال قائل:لم وجب أن يرفع الفاعل و ينصب المفعول به؟

ففي ذلك أوجه:

أحدها: أنّهم فعلوا هذا الفعل بين الفاعل و المفعول به؛لأنّ الفاعل أقل من المفعول في الكلام،و ذلك أنّ الفعل الذي يتعدى يجوز أن تعديه إلى أربعة أشياء،فلما كان الفاعل أقل في الكلام،من المفعول جعلت له الحركة الثقيلة،وجعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا.

و وجه آخر:وهو أنّ الفاعل قد بينا أنّه مشبه للمبتدأ إذا كان هو و الفعل جملة فحسن عليه السكوت،كما أنّ[المبتدأ] و الخبر جملة يحسن عليها السكوت فلما وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعا حمل الفاعل عليه.

و وجه آخر:و هو أنّ الفاعل لما كان في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يُعطى حركة أول الحرف مخرجا كما أنّه قبل المفعول،و إنّما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول لأنّ الفعل منه يحدث فصار أحق بالتقديم من المفعول فوجب لهذه العلة أن يرتب قبله، و أيضا فإنّ الفعل يستغني بالفاعل عن المفعول، نحو: قام زيد،فصار المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل فلهذا وجب تقديم الفاعل عليه.[2]

ووجه آخر في استحقاق الفاعل الرفع أن الفاعل أقوى من المفعول؛لأنّه يحدث الفعل فوجب أن يعطى أقوى الحركات و هو الضم،و المفعول لنا كان أنقص أعطي أضعف الحركات و هو الفتح.[3]

فإن قال قائل : بأي شيء يرتفع الاسم و ينتصب؟

[1]- حيدر فرحان عبد ، العلل النحوية ، مجلة كلية التربية ، ص 150

[2]-أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف ب(الوراق)،العلل في النحو،تحقيق: مها مازن المبارك،دار الفكر المعاصر، دمشق،سوريا،ط1،2001،ص141/140

[3]-المرجع نفسه، ص141

فالجواب في ذلك أنّ الاسم إنّما يرتفع بالإخبار عنه، فلهذا لم يختلف حاله في النفي و الإثبات؛ لأنّه في كلا الحالين مخبر عنهن والفعل هو العامل فيه و في المفعول، و بعض النحويين يجعل العامل في المفعول الفعل و الفاعل معا، و هذا خطأ؛ لأنّ الفعل قد استقر أنّه عامل في الفاعل فيجب أيضا أن يكون هو عاملا في المفعول، لأنّ الفعل بمجرده لا يصح أن يعمل في المفعول، فإذا استقر للفعل العمل لم يجز أن يضيف إليه في العمل ما لا تأثير له في هذا الباب، إذ كان زيد و عمرو و ما أشبهها لا يصح أن يعملا في غيرهما من الأسماء، لأنّه لو جاز للاسم أ، يعمل في الاسم لم يكن المفعول فيه أولى بالعمل من العامل فيه إذ هما مشتركان في الاسمية.[1]

سابعا : بين النحو و القواعد :

يرى عبد الجليل مرتاض في كتابه أنّ مصطلح النحو تنظيم لنسق الكلمات و بنائها و نسجها بكيفية واحدة، أما مصطلح القواعد يعني اللغة كلها فالنحو أخص و القواعد أعم، و ذكر أن الاستنباطات اللغوية المبكرة عند العرب ظهرت بوصفها قواعد لكن مصطلح النحو كان الغالب.[2]

1-القاعدة النحوية :

قال الدكتور محمد حسن الجاسم :"و لعل المتأمل يلاحظ أنّ القواعد بمعناها الوسع هي مجموعة من الأحكام، استخلصت من الأنماط التركيبية التي تمثل النظام التركيبي للغة العربية، و هذه الأحكام تستنبط للقياس عليها في عملية التحليل النحوي، أوفي توليد الكلام عند أبناء اللغة، و لعل هذا الأمر كان السبب الذي جعل كثيرا من القواعد يجرد في مقولات نظرية".[3]

تعريف القواعد النحوية :

القواعد النحوية الأصولية : هي القواعد و الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا التي تستعمل لاستنباط الحكم.

[1]-أبو الحسن محمد بن عبد الله(الوراق)،العلل في النحو،ص142/141

[2]-ينظر: في رحاب اللغة العربية، عبد الجليل مرتاض،ص102

[3]-عبد الواحد محمد النحو،القواعد النحوية تأصيلا و تفصيلا، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،(د ط)2015،ص20

أو هي القواعد التي لا تدور حول الأمور الفرعية و القضايا و المسائل المفردة،و إنّما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع و الكثرة و القلة، كما تتناول أصل القاعدة و أصل المعنى و العدول عن الأصل و الرد عن الأصل .[1]

القواعد النحوية الفروعية :

و هي القواعد التي تعنى بجزئيات هذا العلم؛ أي النحو و تطبيقاته و فروعه،و هي التي تقابل القواعد الفقهية عند الفقهاء .[2]

يتضح لنا من خلال التعاريف أن القواعد النحوية من فروع اللغة العربية التي أولى لها مختصين اهتماما كبيرا ، فهي ضوابط وضعها النحويون ليلتزمو بها في المادة اللغوية .

القواعد الإعرابية :

هي القواعد التي وضعها النحاة ليلتزموا بها في إعراب الكلام العربية الذي يجدونه.[3]

2-**نشأة القواعد النحوية :**

إنّ هذا العلم يتأسس على مبدأ اعتماد الكليات النحوية و تحكيمها في فهم النصوص الجزئية و توجيهها، فهو نوع من رد المتشابهات إلى المحكمات و الفروع إلى الأصول، و على الغم من تأخر الصياغة النظرية لهذا العلم إلا أنّ جذوره راسخة في تربة النحو ابتداءا من عصر تدوين النحو و تقنينه إلى الصياغة الفذة التي تمت على يد الإمام السيوطي في كتبه(الأشباه و النظائر في النحو)و(الأشباه و النظائر في الفروع الشافعية) و(الاقتراح في أصول النحو)، فقد ذكر كثيرا منها و جعل لها بابا مستقلا في كتابه(الأشباه و النظائر في النحو) بقوله:(الفن الثاني:القواعد الخاصة و الضوابط و الاستثناءات و التقسيمات)و لكن هذا العلم ظل مترنحا زمنا بعيدا لم يبوبه لنا أحد بل إنّ كل ما وجد منها قواعد متناثرة أو تختص جزء معين أجزاء النحو و هذا حتى على مستوى المعاصرين و من ذلك ما ذكره الأستاذ تمام حسان في كتابه(الأصول دراسة. إبستيمولوجية عند العرب-النحو -فقه اللغة-البلاغة) فقد ذكر كثيرا

[1]-عبد الواحد محمد النحو ، القواعد النحوية تأصيلا وتفصيلا ، ص 21
[2]- المرجع نفسه ، ص21
[3]-المرجع نفسه،ص21

من القواعد الأصولية معتمدًا في ذلك على(الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري) و(الأصول في النحو لابن السراج) .[1]

و من الجدير بالذكر في هذا المقام أنّ النحاة حين كانوا يبدون آرائهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي ،أو ميل فردي أو ذكاء حر ، و إنّما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، و يجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي تصدى لها. فيصدر رأيه مطابقا لهذه القاعدة فإذا اختلفا النحويان في المسألة الواحدة، فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بني حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على القاعدة، و يرى الآخر أنّ قاعدة أخرى هي أكثر انطباقا على هذه المسألة بعينها.[2]

3- القواعد النحوية و مباحثها :

تبحث القواعد النحوية في الكلمات و ضبطها و تغيراتها و أوضاعها في الجملة و يرجع ذلك في جملته إلى المباحث الآتية :

1- موضوعات تطابقية.
2- موضوعات لغوية اشتقاقية أو صرفية.
3- موضوعات إعرابية.
4- موضوعات تتصل بترتيب الكلمات في الجمل من حيث التقديم و التأخير و الذكر و الحذف.

-**الموضوعات التطابقية :** أمّا الموضوعات التطابقية فهي ما يتصل بتطابق الكلمات و موافقة بعضها لبعض من حيث العدد و النوع و الإعراب، و ذلك في الإفراد و التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث و التعريف و التنكير و وجوه الإعراب.و ليست هذه النواحي بالعسيرة الإدراك، فالأطفال في مراحل مبكرة من حياتهم يتبينون كثيرا من وجوه التطابق و يستطيعون أن يدركوها ما يمر بهم من جمل و أساليب،و إذا نحن أحسنّا التدرج و تخير العبارات التي نعرضها و ربطنا الأشباه و النظائر المتماسكة، استطعنا أن نصل بالتلميذ إلى أن يلم إلماما مقبولا بالموضوعات الآتية، و يدركها إدراكا عمليا يحقق الغاية المرجوة و هي:المفرد و المثنى و الجمع ،الجمع المؤنث،أسماء

[1]-- عبد الواحد محمد نحو،القواعد النحوية تأصيلا و تفصيلا،ص22/21
[2] المرجع نفسه ، ص ، 22/21

الإشارة،الأسماء الموصولة،الضمائر ،إسناد الأفعال إلى الضمائر، تطابق الصفة و الموصوف،الأفعال المعتلة. [1]

_الموضوعات اللغوية أو الصرفية:

و يندرج تحتها مايلي :

المجرد و المزيد من الأفعال و الأسماء،الجامد و المتصرف من الأفعال،صوغ المضارع من الماضي،المشتقات(أو الأسماء المرتبطة بالأفعال)،همزة الوصل.[2]

_الموضوعات الإعرابية:

و ترتبط بتغير أواخر الكلمات طبقا للعوامل و الأوضاع المختلفة. ولعل هذه الموضوعات هي التي تبدو في الطليعة في مباحث القواعد النحوية، و هي التي تتجه إليها الأنظار، و يعتبر الانحراف عنها أو الخطأ فيها أو التزامها من غير اضطراب أو زلل، مقياسا لمعرفة القواعد النحوية، و امتلاك زمامها.[3]

و ليست هذه الناحية الإعرابية بالعسيرة، لا من ناحية فهمها ولا من ناحية تطبيقها،و ذلك لأنّ أسباب التغيير واضحة،فمنها نوع هو أدوات معلومة و لها أثر إعرابي واضح، و منها نوع يرتبط بالمعنى و باتصال الكلمات بعضها ببعض.

فالتغير الإعرابي ترجع أسبابه إلى عاملين أساسين:أولها: الأدوات العاملة،و الثاني:وظيفة الكلمة في الجملة و في معناها. [4]

الأدوات العاملة:

وهي قسمان:

أ-ما يدخل على المفردات:

النواصب
الجوازم
} و تدخل على الأفعال

[1]-عبد الحميد حسين،القواعد النحوية مادتها و طريقتها،مكتبة أنجلو المصرية،مطبعة العلوم ط2 ،1952،ص27/26

[2]-المرجع نفسه،ص28

[3]- المرجع نفسه ، ص 29/28

[4]-المرجع نفسه،ص29

حروف الجر
أدوات الاستثناء } و تدخل على الأسماء[1]
النداء

ب-ما يدخل على الجمل:

وهي النواسخ و لها أثر معنوي،فمنها ما يفيد التوقيت و الاستمرار أو المقاربة أو الرجاء أو الشروع أو الرجحان أو اليقين أو التحول.[2]

_وظيفة الكلمة في الجملة:

و يشمل هذا البحث ما يأتي :

المبتدأ و الخبر،الفاعل،نائب الفاعل،المفعول بأنواعه،الحال،التمييز، المضاف إليه،الصفة،التوكيد،البدل، عطف البيان.[3]

-من أمثلة التقديم :

تقديم المبتدأ أو الخبر وجوبا أو جوازا،تقديم أخبار النواسخ عليها،توسط أخبار النواسخ بينها و بين أسمائها،تقديم خبر إنّ و أخواتها عليها،تقديم الفاعل على الفعل، تقديم المفعول على الفاعل وجوبا أو جوازا.

-من أمثلة الحذف :

حذف المبتدأ أو الخبر وجوبا أو جوازا، حذف كان، حذف الخبر في أفعال المقاربة، حذف المفعولين أو أحدهما.[4]

و هناك موضوعات أخرى و هي: نعم و بئس، التعجب،التفضيل،الإغراء و التحذير،الاختصاص،الاستغاثة و الندبة.[1]

[1]-عبد الحميد حسين،القواعد النحوية مادتها و طريقتها،ص29
[2]-المرجع نفسه ،ص30
[3]- المرجع نفسه ، ص 30
[4]-المرجع نفسه،ص31

ثامنا: الإعراب في العربية :

فمعناه اللغوي : الإبانة، يقال :"أعرب الرجل عمّا في نفسه" إذا أبان عنه.

و معناه اصطلاحا : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن و الفعل المضارع.[2]

مثال الآثار الظاهرة الضمة و الفتحة و الكسرة في قوله"جَاءَ زيدٌ"و "رَأَيتُ زَيْدا"و"مَرَرتُ بزَيدٍ" ألا تر أنّها آثار ظاهرة في آخر"زيد" جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي: جاء،ورأى ،و الباء، و مثال الآثار المقدرة مَنْويّا في آخر نحو"الفتى" من قولك"جَاءَ الفَتَى"و "رأيت الفتى"و"مررتُ بالفتى"؛فإنّك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة،و في الثاني فتحة و في الثالث كسرة، و تلك الحركات المقدرة أعرابٌ، كما أنّ الحركات الظاهرة في آخر "زيد" إعراب.[3]

1-إعراب الأسماء:

إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب،رفع و نصب و جر فالرفع في الرتبة قبل النصب و الجر،و ذلك أنّ الرفع يستغني عن النصب و الجر نحو:قام زيدٌ، وعمرو منطلقٌ، و النصب و الجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو:قام زيدٌ قياماً،و مررت بعمرو اليوم.[4]

قال الشيخ الإمام أبو بكر:

اعلم أنّ أسبق الحركات في الرتبة هو الرّفع،و ذلك لأجل أنّه يستغني عن صاحبيه و هما يفتقران إليه، وتقول: قام زيدٌ، وعمرٌو منطلقٌ ، فتجد الكلام صحيحا من غير النّصب و الجر، إذ لا يجب أن تقول: قام زيدٌ قيامًا، ولا عمرٌو منطلقٌ اليوم،و لا أن تقول: قام زيدٌ إلى عمرو. وإنّما يكون للمنصوب و المجرور فائدة لا يبطل بعدهما أصل الكلام . و لو قلت زيدًا،أو بعمرو، لم يكن كلاما حتى يتقدم الرفع أن تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، و مررتُ بعمرو.[5]

---

[1]-عبد الحميد حسين ، القواعد النحوية مادتها وطرقتها ، ص 32

[2]-ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تحقيق:محمد أبو الفضل عاشور،دار إحياء التراث العربي،بيروت، لبنان،ط1،1422ه/2001م،ص22

[3]- المرجع نفسه، ص 23

[4]-عبد القاهر الجرجاني،المقتصد في شرح الإيضاح،تحقيق:كاظم بحر المرجان،دار الرشيد للنشر،الجمهورية العراقية،1982،(د ط) المجلد1،ص209

[5]-المرجع نفسه، ص209

و اعلم أنّ الرفع للفاعل في الأصل، و كونه في الابتداء فرع على ذلك، لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معاني، الفاعلية و المفعولية و الإضافة، فالرفع للفاعل، و النصب للمفعول،و الجر للمضاف إليه، فالمبتدأ و الخبر داخلان على الفاعل، و يدلك على ذلك أنّ المبتدأ يؤتى به ليخبر عنه.[و الفعل] هو الأصل في الإخبار، و إذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما أنّ الفعل قبل الاسم في الإخبار، يدلك على ذلك أنّه لا يكون خبر المبتدأ إلا نكرة أو ما يتضمن ضربا من التنكير.[1]

2- إعراب الأفعال :

الفعل على ضربين: مبني و معرب، فالمبني منه أمثلة الأمر إذا كان للواحد و لم يكن في أوله حرف مضارعة و ذلك نحو: اذهب و قُم، و ما وافقه في اللفظ جُعِلَ بمنزلته في اللفظ، و إن لم يوافقه في المعنى و ذلك قوله في التعجب: أكرم بزيدٍ، و أسمع و أبصر. و من المبني أمثلة الماضي نحو خَرَجَ و عَلِمَ و ضَرَبَ، و هذا مبني على الفتح، كما كان الأول مبنيّا على السكون. و من ذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة أو الشديدة نحو هل تَضْرِبَنّ.[2]

خلاصة : يعد العلم النحو من العلوم التي تحفظ اللغة العربية من الفساد ، ومن أسباب ظهوره إنتشار اللحن للإختلاط العرب بغيرهم ، وقبل ظهور مصطلح النحو ظهرت مصطلحات أخرى من بينها العلم العربية ، الإعراب ، ومن بين موضيعه نجد : العلل النحوية التي بدورها تنقسم إلى علل تعلمية ، علل قياسية وعلل جدلية ، كما أنه يختص بدراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء .

[1]-عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، (د.ط)، المجلد1، ص210
[2]- المرجع نفسه ، ص 1043

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية :

المصطلح هو لفظ اتفق عليه أهل الاختصاص وله وظائف متعددة من بينها التواصلية المعرفية اللسانية وتعددت آليات صياغته إلى الاشتقاق والترجمة ولكل مجال مصطلحاته الخاصة وتكمن أهميته في تحصيل العلوم إذ لا يمكن أن ندرس علم من العلوم دون فهم مصطلحاته .

كما أن النحو العربي من العلوم التي نالت خطا وافرا من الدراسة فهو الدعامة الأساسية للغة العربية ، وهو من العلوم التي تزخر بالكثير من القواعد التي يجب تفصليها ودراسة كل منها بشكل منفرد كي يتمكن القارئ من فهمها .

و اللغة العربية تضم الكثير من القواعد و الأساس التي تحتاج إلى تركيز وفهم عميقين ، فمن الموضوعات نجد القواعد النحوية ، الموضوعات اللغوية والصرفية ، الموضوعات الإعرابية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- أبوبكر السراج، كتاب الأصول في النحو تحقيق : عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت ،ط 3 ، 1996/1417

2- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، العلل في النحو ، تحقيق : مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2001

3- أبو القاسم الزجاجي ، كتاب الإيضاح في علل النحو، تحقيق : مازن المبارك دار النفاش ، بيروت

ط 3 ، 1979/1394

4- ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق : خالد رشيد القاضي ، دار الأبحاث ، الجزائر ، ط 1 ، 2008

ج6

5- ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد أبو الفضل عاشور ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 : 1422/ 2001

6- الجرجاني ، معجم التعريفات ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان

ط2 ، 2003

7- جمال الدين الأسنوي ، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار الأردن عمان ط1،1985/1465

8- حامد صادق القينبي ، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ، دار الجوزي ، عمان ، الأردن ط 1 ، 2005

9- خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، ط 2 ، 2006 ، ج1

10- الزمخشري ، أساس البلاغة ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ،

ط 1 ،1419 /1998 ، ج 1

11- عبد الجليل مرتاض ، في رحاب اللغة العربية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، المطبعة الجهوية بقسنطينة ، ط 2 .

12- عبد الحميد حسين ، القواعد النحوية ما دتها وطرقيتها ، مكتبة أنجلو المصرية ، مطبعة العلوم ، ط2،1952

13- عبد القادر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ،دار الرشيد للنشر

الجمهورية العراقية، 1982 ، المجلد 1

14- عبد الله خضر محمد ، موسوعة علوم اللغة العربية (النحو والدلالة) ، دار القلم بيروت ، لبنان

ط1 ، 2023

15- عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، (دط) ، (دت)

16- عبد الواحد محمد نحو القواعد النحوية تأصيلا وتفصيلا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،

ط ،2015

17- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ، مكتبة لبنان تاشرون بيروت ، لبنان

ط2 ، 2019

18- عون حسن ، اللغة والنحو ، مطبعة رويال الإسكندرية ، ط 1 ، 1952 .

19- فوزي مسعود ، كتاب سبيويه جامع النحو العربي، دار الكتب ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

دط ، ص 198 .

20- محمد مرتضي الحسيني الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : نواف الجراح

دار الأبحاث، الجزائر، ط 1 ، 2011 ، ج 6

21- محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب ، القاهرة (دط) ، (دث)

22- مريم الشويكي ، الاصطلاحات النحوية والصرفية عند الميردي المقتضب و ابن السراج في الأصول

دار الجنان ، الأردن ، ط 2 ، 2015

23- يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، دار العربية للعلوم ، بيروت

لبنان ، ط1، 2008

المجالات :

1- حصة بنت زيد الرشود ، مصطلح الإضمار عند سيبويه ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها العدد8 ، 2017 .

2- حيدر فرحان عبد ، العلل النحوية ، مجلة كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، العدد 4 ، 2009

3- صباح علوي ، العلل النحوية عند أهل التجديد ، مجلة سر من رأى ، جامعة سامراء ، مجلد 11 ،العدد 11 ، 2015

4- مصطفى طاهر الحيادرة ، إشكالية المصطلح اللغوي ، مجلة إربد للبحوث والدراسات ، جامعة اليرموك المجلد14،العدد2،2011

الفهرس

الشكر والعرفان

الإهداء

المقدمة..... أ

الفصل الأول: المصطلح اللغوي ووظائفه وآلياته 05

مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا.....06

وظائف المصطلح.....08

آليات صياغة المصطلح.....10

أهمية المصطلح 15

خصائص علم المصطلح 16

مشكلات المصطلح العلمي العربي 17

واضعو المصطلحات التقنية في الوطن العربي.....18

الفصل الثاني: مراحل تطور مصطلح النحو.....19

النحو اصطلاحا.....21

ظهور مصطلح النحو.....22

من دلالات أصالة المصطلح اللساني العربي.....26

انفراد سيبويه لغوية.....27

شيوع مصطلح "النحو" واشتقاقه قبل سيبويه.....28

فطانة العرب للعلل النحوية.....29

بين النحو والقواعد 38

الاعراب في العربية.....42

الخاتمة. 46

قائمة المصادر والمراجع 48